الأساليب الاستفزازية

اللجوء إلى الأساليب التصعيدية عبر مسيرات من محافظة إلى محافظة ومن الجنوب إلى الشمال من الأساليب الاستفزازية التي دعا البيان الأخير الصادر عن مجلس الأمن الدولي إلى عدم اللجوء إليها من منطلق الحرص على تطبيق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة وقرار مجلس الأمن رقم 2014 ..

أقول ذلك من منطلق الحرص على وحدة اليمن وأمنه واستقراره بعد أن أسفرت الاضطرابات عن سلسلة من التحديات والأخطار الكارثية في شتى مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية، لأن مصطلحات الأسرية والشخصنة استراتيجية مدروسة موكلة للشباب الذين دفع بهم لإحداث الأزمة السياسية المركبة على نحو يتضرر منه المؤمنون بالدولة ولا يستفيد منه سوى الأسرة والقبيلة والجماعات الدينية في مواجهة يتضرر منها الجميع ولا يستفيد منها احد على الإطلاق، يصح وصفها بأن القبيلة تحاول ابتلاع الدولة وفق أجندات حزبية معادية للديمقراطية..

إننا اذ نقدر الدوافع النبيلة المعبرة عن حسن النية لدى الشباب إلا أن المرشحين للاستفادة منها هم أصحاب النوايا السيئة الذين يتخذون من كلمة الحق منطلقاً للانتصار للباطل بعد أن وقع فخامة الأخ رئيس الجمهورية على المبادرة الخليجية وتحولت المعارضة إلى شريك في السلطة، لأن الشخصنة لم تعد من الأهداف الثورية النبيلة طالما كانت تستخدم كمطلب في ظاهره الحق وفي باطنه الباطل، لأن بناء الدولة اليمنية الحديثة يحتاج إلى تعاون جميع القوى الوطنية المؤثرة والضاربة جذورها في أعماق التكوينات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعشائرية والقبلية والمذهبية التي يتكون منها الشعب اليمني.

لأن موافقة رئيس الجمهورية على الدعوة لانتخابات رئاسية وعلى نقل الكثير من صلاحياته لنائبه والاتفاق عليه رئيساً توافقياً لسنتين قادمتين تعبير عن اقتناعه بالانتقال الديمقراطي للسلطة، مؤكداً بذلك أن التوريث سياسة نسبت له وإن كان وجود أقاربه في الجيش مانعاً للحياة دون انفراد أولاد الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رحمه الله بالقوة وليس في تاريخهم وسلوكياتهم مايدعو إلى القلق والخوف على حاضر ومستقبل الشعب اليمني، لأن غيابهم عن المسرح السياسي سوف يفسح المجال أمام آل الأحمر لفرض قبضتهم العسكرية والقبلية على الدولة على نحو لايخدم بناء دولة النظام والقانون، لأن انتقال القوة والنفوذ لصالح أولاد الأحمر المتحالفين مع اللواء علي محسن الأحمر والإخوان المسلمين سوف يؤدي إلى طغيان طرف على غيره من الأطراف، إذا لم أقل أنه سوف يؤدي إلى افتراس القبيلة لحكم الدولة ومابقي لها من المؤسسات المدنية .

أقول ذلك وأقصد به أن التركيز على اجتثاث رئيس الجمهورية وحزبه وما بقي له من القيادات العسكرية سياسة خبيثة، الهدف منها تغيير موازين القوة في وقت يعرف فيه الجميع من هم أولاد الشيخ عبدالله الأحمر ومن هم قادة القوات المسلحة المؤيدة للثورة شكلاً والمنتمون للقبيلة والإخوان المسلمين مضموناً وفعلاً.. على أنه حيث يجمع الكثيرون من المراقبين المحايدين بأنه لولا الدور الذي قامت به قوات الحرس الجمهوري بقيادة العميد ركن احمد علي عبدالله صالح وقوات الأمن المركزي والقوات الموالية للشرعية الدستورية بشكل عام لكانت الغلبة شبه المؤكدة للواء علي محسن والقوات القبلية والعسكرية الموالية له دون منافس على نحو يعرض المكاسب العظيمة لأخطار حقيقية تنذر بالقضاء على الوحدة والديمقراطية وإعادة البلد إلى الشمولية والقبضة الحديدية للقيادات التقليدية التي كانت عبر التاريخ عائقاً يحول دون بناء الدولة اليمنية الحديثة دولة النظام وسيادة القانون والمواطنة المتساوية .. ولما كانت السلطة قد استقرت في حكومة وفاق وطني ينتمي أعضاؤها إلى المحافظات الجنوبية بمن فيهم نائب رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة اللذان يدينان لفخامة الأخ رئيس الجمهورية والقوات الموالية له قبل غيره، وهذه حقيقة لا ينبغي تجاهلها بحماس الشباب الأقرب إلى لغة العواطف منه إلى لغة العقل.

عبده الجندي

نائب وزير الإعلام

ذكريات الثوار والثائرات المحزنة عن ساحة التغيير الثورية السلمية

أما قبل.. في الأشهر الأولى من انطلاقة الثورة الشبابية الشعبية اليمنية عام 2011 مرحلة ألقها الثوري المتوهج والصاعد، كانت التهم المسلوقة الجاهزة التي توجه للثوار المستقلين، شباناً وشابات، هي أنهم مندسون، أمن قومي، بلاطجة النظام أو ثورة مضادة.

فمثلاً كان بمجرد ان يحتدم النقاش بتعالي الأصوات لخلاف ما حول فكرة أو رأي أو تعليق في سياق ندوة أو إجتماع او حلقة نقاش، أو تصوير بالكاميرا أو الفيديو سواء كان ذاك في خيمة أو في ممرات الساحة أو المسيرات فإن التهم كانت أقرب من حبل الوريد، فجأة تسمع أصواتاً متشنجة مستغيثة تردد: بلطجي، بلطجي، مندس، مندس، أمن قومي، أمن قومي، وكأنها الشفرة ذات الخلطة السحرية سريعة التحضير، وبسرعة خارقة يتجمع عناصر وعنصرات من اللجنة الأمنية (لجنة النظام) وهي على فكرة ليست اللجنة التنظيمية الأم، ومن ثم يبدأ الاعتداء بكافة الأشكال بدءاً بالشد والجذب من جميع الجهات مصحوباً بالشتائم والركل والسحب والجرجرة الى خيمة اللجنة الأمنية، لاحقاً ألحقت خيمة داخل الخيمة كمركز إحتجاز أولاً وكسجن لاحقاً وعقاب من يعاقب فيها يشمل إساءات حاطة بكرامة الثوار كالضرب لطماً على الوجه، على سبيل المثال وما سخر الـ .... ، ناهيك عن الحرمان من الطعام... الخ.

بعدها رأت اللجنة الأمنية بعين حكمتها الثاقبة أن الحاجة ملحة لمعتقل صغير، فبنت سريعاً من الطوب غرفة للتحقيق وبجانبها غرفة أخرى للحبس وبنافذة ذات قضبان حديدية رمزية، كأنها بذلك تريد أن تقنع السجان والمسجون أننا في دولة الساحة المدنية المنضبطة ثورياً ببناء المؤسسات العقابية قبل كل شيء.

فبدأنا نسمع ونستلم شكاوى عن إنتهاكات هنا وهناك، وكنا في البداية نتعاطى معها، ببراءة ثورية، كحالات فردية وتجاوزات غير مقصودة من قبل ثوار حريصين على حماية الثورة من الثورة المضادة المتربصة عند حدود الساحة وخطوطها الأمنية.

ومع ذلك لم نكن نهمل ما يأتينا، وكنا نتوخى عدم النشر من باب الحرص على نقاء الثورة من الدنس والاستثمار الرخيص من قبل آلة النظام الأمنية والإعلامية المتفوقة نوعا وكماً من تلك الخاصة بالثورة.

وزيادة في الحرص قبل التحرك كنا نجمع المعلومات للتثبت من صحتها خوفاً من أن نكون قد وقعنا فرائس جيدة لإشاعات مغرضة من مندسين، ثم نقوم بالتواصل مع من نعرف من أعضاء اللجنة التنظيمية حينها كان خالد الآنسي وتوكل والديلمي وطاهر وحاشد... الخ، وذلك بنية ثورية، خالية من الشك بحسن النوايا ولحل إشكالات الساحة ووقف تمادي العنف الذي طال عدد من الثائرين والثائرات وتحصيناً للثورة وهلعاً من إرهاصات شق الصف الثوري.

وكثيراً ماعقدنا اجتماعات بالتنسيق مع الكتل والتحالفات الثورية مع قيادات بارزة في اللقاء المشترك وتحديداً من حزب الإصلاح ومنهم محمد قحطان ومحمد السعدي، خاصة ان الانتهاكات كانت في أغلبها محصورة بعناصر شبابية إصلاحية ثورية.

ثم فكرنا بإستراتيجية وقائية لوقف تنامي العنف وذلك من خلال تنفيذ برنامج توعوي ثوري، فأنا على سبيل المثال لا الحصر، ألقيت محاضرات في الخيام ومن على منصة الساحة، بدعوات من تحالفات شبابية ثورية ونسوية مختلفة، أو بترتيب من منتدى الشقائق، حول قضايا الساعة مثل:

الدولة المدنية والمواطنة المتساوية، سيادة وحكم القانون ودولة المؤسسات، والجرائم ضد الإنسانية والتي تشمل القمع والتعذيب والاضطهاد والاعتقال غير القانوني والإغتصاب والقتل بشكل ممنهج ومأسس... الخ، وذلك لترسيخ ثقافة ومفاهيم ومبادئ الدولة المدنية القادمة من رحم ثورتنا الشبابية الشعبية الرائعة وتأهيلاً لقادة المستقبل القادمين من ساحة الفعل الثوري.

وبعد توقيع المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة، وما أحدثته من انقسام بين صفوف الثوار، استحدث نوع آخر من التهم الجديدة التي استهدفت الثوار والثائرات المناوئين لخطاب منصة ساحة التغيير والرافضين للممارسة اللاثورية من قبل كتائبها المدنية، وحراسها الأمنيين، المحمية بعساكرها المنظمين المدججين، ومعتقلها سيئ السمعة اللعين.

ولم يقتصر الأمر على التهم السالفة الذكر فحسب وعقوباتها الجنائية التعزيرية ذات التنفيذ العاجل وبالأساليب التقليدية، فتم بعون الشيطان الاستعانة بالجمهور من ميليشيات الفيسبوك الثورية وجيوشها الإلكترونية ذات الجاهزية الهجومية والدفاعية العالية، وكان الابتكار الفذ المتمثل باستزراع تهمة جديدة بحلة قشيبة مواكبة لموضة المرحلة الثورية الوفاقية والمتسقة معها كتهمة: الحوثيييييييية.

أما كهنة وقساوسة الفيسبوك فقد كانت المفاجأة غير السارة، فقد تم تنشيط وتسخين ذاكرة مثلجة لاستحضار خطاب قديم جديد بشكل جينات خاملة متوارثة من السلف الصالح الى الخلف الثائر، خطاب الإرهاب الديني المتمثل بالتكفير والردة.

بينما استمر بلاطجة الفيسبوك المنقبون بأسماء وهمية بممارسة هوايتهم المفضلة وذلك بإلصاق تهم التخوين والانتماء للأمن القومي.

أما بعد، سيداتي المفسبكات و سادتي المفسبكين، لن أطيل أكثر، إنما، هذه شذرات مقتضبة آنية مما دونته ذاكرة الثوار والثائرات عن حكاياتهم/ن غير الكاملة عن ساحة إعتصاماتهم/ن الثورية، الجغرافية والأثيرية.

والبقية في أوانها ستأتي.

أمل الباشا

أراضي عدن نهبا للسماسرة

ارتفعت وتائرُ النهب لاراضي عدن ، في فترة تشكو فيها البلاد ، من انفلات في كافة المجالات.. فظهر ناهبون من عيار غريب و(دخيل) على عدن ، يبسطون على اراضي الاستثمار، وهذا ما نبه وشكا منه مؤخرا الاخ عبدالجليل الشعيبي رئيس الهيئة بعدن!

وكمواطنين وكوادر محرومة من حقها، في اراض للسكن ، منذ سنوات سبقت الاعلان عَن وحدة 22 مايو 90 ، نجد من غير الانصاف ان تستمر عمليات النهب المنظم لاراضي المحافظة ، دون محاسبة او عقاب رادع..

فكفى ما تعانيه عدن ، من عبث الساسة والمتاجرين بحاضرها ومستقبلها ، من اجل الاثراء الفاحش وغير المشروع الذي يرفضهُ كل ابنائها ، وسيتصدون له بكل قوة..

إننا في تيار المستقلين الجنوبيين، سبق ان نبهنا من خطورة وفداحة وجسامة المصاب الذي تعاني منه عدن ، بفعل (سماسرة) الاراضي الجدد والسابقين الذين لم يتوقفوا حتى اللحظة عن ممارسة النهب والاستحواذ على أراضي عدن التي ابناؤها اولى بها من الدخلاء!

ان (....) محليين من ابناء المحافظة ، يقومون حاليا بتسهيل مهمات السطو على تلك الاراضي ، مقابل اجر معلوم بالكاد يكفيهم لمصروف (جيب) يومي الى جانب بعض الامور الاخرى التي اخجل من ذكرها في هذا المجال!

ان لدينا الدليل الواضح ، والفاضح لتلك الممارسات التي طالت اراضي مدينة عدن وضواحيها وسنكشفها عند اللزوم..وسوف يتم محاسبة كل من سطا او استولى على ارض بطريقة غير مشروعة ، واعتمادا على نفوذ سلطوي او جهوي او قبلي او عسكري او..او..!

ومن موقعي ، اطالب الاخ معالي رئيس الوزراء ، بسرعة فتح ملف اراضي عدن ، واحقاق الحقوق لابنائها ، وايقاف الزحف القادم ، من مناطق بعيدة ومجاورة لعدن ، من اجل التملك غير المشروع بهذه الاراضي التي باتت حكرا لهم !

ولن نكتفي بمطالبة الاخ رئيس الوزراء، بل سنصعد نضالنا السلمي ، في كل الاتجاهات ، اذا لم يستجب لنداءآتنا المتكررة لايقاف العبث بأراضي عدن!

اوقفوا نهبكم لاراضينا ايها الدخلاء على عدن وتواروا عن انظارنا قبل ان ينالكم غضبنا وحينها لن ينفع الندم.

طبعا؛ استبشرنا خيرا باللجنة الخاصة المشكلة من منظمة اسر الشهداء والتي من ابرز مهامها منح الاراضي لمستحقيها من المناضلين والشهداء من ابناء الجنوب والجنوب فقط!

ولكننا ما زلنا نتابع نشاط تلك اللجنة عن كثب ونتحرى في اوامر الصرف ولمن شملتهم مكرمة تلك اللجنة.. ورغم سماعنا لامور لا تسر الخاطر في بعض عمل اللجنة إلا اننا سندقق فيها حتى لا نتهم القائمين عليها او نتجنى عليهم دون معرفة كاملة لاصل المشكلة.

شخصيا لا ارى ان هناك من يقف ضد تطلعات ابناء عدن في امتلاك قطعة ارض للسكن وان وجدوا فسوف نعريهم على مستوى الرأي العام المحلي والخارجي!

واتمنى لاعمال اللجنة النجاح والتوفيق، في مهامها ، وعليهم ان يطلعونا على كل جديد فيما يتعلق بنهب اراضي الشهداء ، وسيجدوننا عونا وسندا لهم ، في تيار المستقلين الجنوبيين ومن موقعنا كصحفيين باحثين عن (الحقيقة) !

نأمل ان نرى جهودا صادقة ، من اجل اعادة البسمة لابناء عدن ، ومنحهم ما يستحقونه من اراضيهم التي تصرف جهارا نهارا لدخلاء من خارجها!

اللهم إنا بلغنا..اللهم فاشهد.

الخضر الحسني

إعلان قضائي عن بيع سيارة سوزوكي (جراند فيتارا)

طالب التنفيذ/ شركة سوزوكي اليمن

ضد

المنفذ ضده/ مازن أحمد عبد الله شمسان

عملاً بأحكام المادتين (451، 452) من القانون رقم (40) لسنة 2002م بشأن المرافعات والتنفيذ المدني وتعديلاته تعلن المحكمة التجارية الابتدائية/ عدن عن بيع السيارة نوع سوزوكي جراند فيتارا حسب التفاصيل الآتية:

نوع السيارة: جراند فيتارا 3.2

رقم القعادة: 94100952 ×7

رقم السيارة: (41214/ 3)

رقم المحرك: 1005727

الموديل: 2009

اللون: بيج

وذلك لاستيفاء مديونة طالب التنفيذ/ شركة سوزوكي اليمن.

تاريخ صدور الأمر: 3 صفر 1433هـ الموافق 27/ ديسمبر 2011م.

السعر الافتتاحي: (15.500 $) خمسة عشر ألفاً وخمسمائة دولار أمريكي.

وقت البيع: الساعة التاسعة صباحاً.

يوم وتاريخ البيع: السبت 13 صفر 1433 هـ الموافق 7 يناير 2012م.

مكان البيع: المحكمة التجارية الابتدائية/ عدن.

ويلزم من يرغب في الدخول في المزايدة أن يدفع (10 %) عشرة بالمائة من القيمة التقديرية للمال موضع المزايدة كضمان إلى ما قبل فتح المزاد بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

القاضي/ مصطفى محمد مكشم

رئيس المحكمة التجارية الابتدائية/ عدن

إعلانات فقدان

■ يعلن المواطن / حسين عبد الرب صالح عن فقدان ملكية سيارة رقم 41603 / 3 باسم وديع عبدالله مثنى ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى إدارة البحث الجنائي مديرية رصد.

■ يعلن المواطن / قحطان صالح أحمد الجبل عن فقدان جواز سفر رقم 02486337 صادر من جوازات صنعاء ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة القاهرة.

■ يعلن المواطن / رأفت سلطان عبد الرحيم عن فقدان ملكية سيارة تحمل رقم 24279 / 3 خصوصي ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة خور مكسر.

■ يعلن المواطن / هيثم محمد علي هيثم عن فقدان ملكية سيارة رقم 5222/ 3 أجرة باص هايس ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة الشيخ عثمان.

■ يعلن المواطن / حسام حسين صالح علي عن فقدان جواز سفر صادر من صنعاء ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة القلوعة (الروضة).

■ يعلن المواطن/ سعيد مصطفى سعيد عن فقدان بطاقة شخصية ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة التواهي.

■ يعلن المواطن/ خالد مثنى صالح أبوبكر عن فقدان جواز سفر صادر من م /عدن ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة خور مكسر.

■ يعلن المواطن / محمد حسين عبدالله المنذري عن فقدان بطاقة شخصية صادرة من م / البيضاء ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى أقرب مركز شرطة.

■ يعلن المواطن / محمد حسين أحمد الجروي عن فقدان بطاقة شخصية صادرة من م / البيضاء ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى أقرب مركز شرطة.

■ يعلن المواطن / محمد هزاع علي محمد عن فقدان استمارة ثانوية عامة+ شهادة دبلوم المعهد العالي ويرجى ممن يعثر عليهما تسليمهما إلى أقرب مركز شرطة.

■ يعلن المواطن / صلاح عبد الرحمن عبدالله النقيب عن فقدان بطاقة شخصية صادرة من م / البيضاء ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى أقرب مركز شرطة.

■ يعلن المواطن / محمد عبدالله محمد الوحيشي عن فقدان بيان جمركي رقم 5916 صادر من عدن ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى أمن الموانئ - خليج عدن .

القضية الجنوبية وثوار صنعاء!

لا يكاد يختلف اثنان على أن قطار ثورة الشباب في الشمال قد توقف عند محطة الأطراف المتصارعة، تقليديا، على السلطة والثروة منذ ما قبل 1990م فلا توجد قوى أخرى حديثة شريكة في صناعة القرار ما بعد المبادرة الخليجية، وان وجدت قوى أخرى فهو وجود شكلي لا يعدو عن كونها تحفا تكمل الديكور، ولم يظهر دور للشباب، على الرغم من تضحياتهم الكبيرة، حتى الآن على الأقل، هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى فإن الحراك الجنوبي حين بدأ مطلبيا منذ 2007م لم يشهد أي دعم من القوى السياسية والمدنية في الشمال إن لم تكن هذه القوى قد تحالفت مع السلطة لقتل وسجن وملاحقة الجنوبيين وتجريم وتكفير الحراك الجنوبي على الرغم من أن الحراك هو صاحب مدرسة النضال السلمي كمسلك نضالي في مواجهة الظلم والقهر الذي قيل يومها انه ظلم يعم الشمال والجنوب واتخذت هذه المقولة مبررا لتأديب الحراك الجنوبي بغرض إدخاله بيت الطاعة.

محمد عبدالله الموس

ولكي نكون منصفين فإن هناك أصواتاً من الشمال كانت تقف إلى جانب الحق الجنوبي نذكر منهم القانوني والبرلماني احمد سيف حاشد والأستاذة توكل عبد السلام كرمان وبعضا من كتاب ومثقفين.

يبدو أن الثورة في الشمال حين بدأت تؤتي أكلا، من وجهة نظر القوى المستفيدة من المبادرة الخليجية، قد قلبت ظهر المجن للحراك الجنوبي وعادت إلى سابق عهدها في تجاهله والتعتيم عليه والتهجم على طروحاته وتكفيرها، فلم نسمع كلمة إنصاف في حق هذا الحراك في منصات الخطابة التي برعت فيها ساحات الاعتصام في مدن الشمال (عدا تعز) ولم نعد نسمع بأولوية القضية الجنوبية في خطب الساسة في الشمال على الرغم من الموقف الرائع الذي اتخذه الحراك الجنوبي حين اندمج في حركة إسقاط النظام وتخلى عن رفع الأعلام الجنوبية وظل كذلك حتى تقديم المبادرة الخليجية.

بل إن ساحات الاعتصام في مدن الشمال (عدا ساحات تعز الأبية) قد تجاهلت القضية التي تؤرق كل جنوبي وهي (الأيام) والتعدي عليها وعلى آل باشراحيل مع ما نتج عن ذلك من خسائر مادية وأدبية بالغة ولا زال احد القائمين على أملاك الأيام في صنعاء (احمد عمر المرقشي) يقبع في السجن جورا.

من حق الحراك الجنوبي أن لا يفرق بين سلطة ما قبل المبادرة الخليجية والقوى التي قفزت إلى الصدارة بفعل هذه المبادرة طالما أن نظرة كل منهما للحراك الجنوبي وموقف كل منهما من القضية الجنوبية لا يختلف عن الآخر.

لقد كان النظام طوال سنوات ما بعد 2007م عند انطلاق الحراك الجنوبي يحشد ويعيث في الجنوب وصل حد أن سخر عسكري لكل مواطن في الجنوب، وأولئك الذين يقتلون الشباب في الساحات الشمالية كانوا قد أسالوا دماء شباب الحراك الجنوبي بين شهيد وجريح، وعلى ذلك فإن الحراك الجنوبي السلمي هو صاحب مدرسة القرابين الشابة على مذبح الكرامة التي تعلم منها ثوار الربيع العربي، ولا فخر.

كان حاملو مباخر النظام يصمون الحراك الجنوبي بـ(الحراك القاعدي) وسقطوا وبقي الحراك، واليوم نسمع أبواقا تردد مقولة (الحراك الإيراني) وكأنها من نفس المطبخ الساقط.

التصريحات والأحكام البليدة التي تطلق من هنا وهناك وتجد من يسوقها إعلاميا لن تدفن القضية الجنوبية ولن تنال من الحراك الجنوبي الذي واجه جبروت سلطة لا تقيم لحقوق الناس والإنسانية وزنا في عز مجدها، ثار على الظلم حين كان بعض من ثوار اليوم يمسحون جوخ السلطة، وفرض قضيته منذ زمن بعيد.

إلى الراقصين على حبال الثورة الشبابية يجب أن تسهموا في تبني مطالب الجنوبيين وان ترفعوا الظلم عن (الأيام) كإثبات حسن نية إذا كنتم تريدون أن تتوقف العجلة الجنوبية عند الحل الفيدرالي، عدا ذلك فإن الحراك الجنوبي ذاهب، ومعه شعب الجنوب، إلى ابعد مما نتصور وهو وحده الذي يحدد الحلول التي يراها ومن يعتقد أن بإمكانه إيقافه فهو واهم،، ألا هل بلغنا؟ اللهم فاشهد.

إعلان أراض

يعلن مكتب الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني م / عدن بأنه تقدم إليه الأخ صالح محسن محمد عبدالله يحمل بطاقة شخصية رقم 03010005521نيابة عن الأخ خالد علي مثنى قاسم بطلب استخراج صورة طبق الأصل لعقد التأجير مرجع / ش / ب ر / 472 / 94 للبقعة رقم 31 مخطط سي كلاس البريقة باسم الأخ خالد علي مثنى قاسم .

والصادر بتاريخ 20/ 3 / 1994م فمن عثر عليه أو من له وجه اعتراض شرعي عليه التقدم إلى مكتب الهيئة الواقع في المعلا خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ هذا الإعلان ما لم سيتم منح المذكور بدلاً عن مفقود.

إعلان

وفقاً للحكم القضائي الصادر بتاريخ 17/ 8/ 1993م من محكمة صيرة الابتدائية المؤيد من المحكمة الاستئنافية م/ عدن بتاريخ 20/ 3/ 1994م وحكم المحكمة العليا الصادر بتاريخ 13/ 4/ 1994م وفقاً لطلب التنفيذ الصادر بتاريخ 22/ 10/ 1995م من محكمة صيرة الابتدائية والمذكرة التنفيذية المؤرخة 28/ 2/ 2004م من محكمة صيرة الابتدائية والتي قضت بالآتي:

- إلزام وزارة الإسكان والتخطيط الحضري فرع عدن بمنع التعرض للبقعة الواقعة بين جبل حديد باب السلب جولة 26 سبتمبر ولمستحقاتها للمدعي/ ناصر أحمد صالح.

- اعتبار العقد الممنوح للمستأنف الثاني ناصر عبيد ناصر ملغياً وتلزم وزارة الإسكان بتعويضه.

لذا فإن فرع الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني م/ عدن يعلن بأنه تم إلغاء عرض التأجير مرجع (6243) باسم/ ناصر عبيد ناصر وفقاً للأحكام القضائية المشار إليها أعلاه.